

النمو الاقتصادي

الثلاثي الثالث من سنة 2023

إشعار حول مراجعة نتائج الحسابات القومية السنوية لسنوات 2020 و2021 و2022

تمهيدا لعرض تقديرات الحسابات القومية الثلاثية المتعلقة بالربع قبل الأخير للسنة الحالية، تجدر الإشارة إلى أن النتائج المقدّمة في هذه النشرة قد أدمجت عمليات إعادة التقييم الأخيرة الدورية للحسابات القومية السنوية، والتي أدت إلى مراجعة نتائج حسابات 2020 و2021 و2022. وفي هذا الإطار يجب التذكير بأن الحسابات القومية لسنة معينة يقع إعدادها على ثلاث صيغ أو نسخ (مؤقتة وشبه نهائية ونهائية) حسب تدفق البيانات الأولية المعتمدة في إعدادها. بينما تقدم الحسابات ربع السنوية أول تقدير للنمو لسنة معينة بالتزامن مع نشر نتائج الربع الأخير من نفس العام.

وفي هذا السياق، تم تقدير نسبة النمو الاقتصادي عند -8.7% لعام 2020 و4.5% في عام 2021 و2.8% في عام 2022 (مقابل تقييم سابق يبلغ على التوالي -8.6% و4.3% و2.4%). وتعد المراجعة مرتفعة نسبيا للسنة المالية 2022، مع إعادة تقييم النمو ورفعته بمقدار 0.4 نقطة مئوية في الحسابات السنوية المؤقتة مقارنة بالتقدير الأولي المقدّم من خلال نتائج الحسابات الثلاثية الخاصة بالربع الأخير لسنة 2022 والتي صدرت في فبري 2023. ويأتي هذا التعديل على الحسابات السنوية 2022 بالأساس نتيجة لإعادة تقييم نمو القيمة المضافة في قطاع البناء من جهة وقطاع الصناعات الغذائية من جهة أخرى وكذلك قطاع النقل.

سبتمبر 2023

الاقتصاد الوطني يسجل تراجعاً بـ 0.2% خلال الربع الثالث من سنة 2023

أفضت التقديرات الأولية للحسابات القومية الثلاثية أن النشاط الاقتصادي قد سجل انخفاضا في حجم الناتج المحلي الإجمالي المعالج من تأثير التغيرات الموسمية بنسبة بلغت 0.2 بالمائة على مدى الثلاثة الثالثة للسنة الحالية (من جويلية إلى سبتمبر لسنة 2023)، وذلك مقارنة بالثلاثي المماثل في السنة الفارطة، أي بحساب الانزلاق السنوي. وعلى هذا النحو، يتراجع نسق النمو السنوي للاقتصاد الوطني للمرة الرابعة على التوالي منذ الثلاثة الثالثة للسنة الفارطة، أين أدرك النمو نسبة 3,4 بالمائة. أما بحساب التغيرات ربع السنوية، أي مقارنة بالثلاثي الثاني من السنة الحالية، فقد سجل حجم الناتج المحلي الإجمالي نموا طفيفا بنسبة 0,1 بالمائة، بينما كان قد تقلص بنسبة 1,1 بالمائة خلال الثلاثة السابقة.

وعلى هذا الأساس، يكون الاقتصاد التونسي قد سجل نموا بـ 0,7 في المائة خلال التسع أشهر الأولى من السنة الحالية، وفي الآن نفسه تقدر نسبة النمو "المكتسبة" أواخر شهر سبتمبر بـ 0,4 في المائة، وهي تمثل نسبة النمو المرتقبة إجمالا لسنة 2023 في حالة ما استقر حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأخير في مستواه المسجل في الثلاثي الثالث. في حين لم يدرك بعد حجم الناتج المحلي الإجمالي مستواه المسجل في نهاية عام 2019، أي قبيل الأزمة الصحية.

تطور الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي خلال السنوات 2021-2023 (بالأسعار الثابتة بالتسلسل إلى سنة 2015)

2023			2022				2021				
ث الثالث	ث الثاني	ث الأول	ث الرابع	ث الثالث	ث الثاني	ث الأول	ث الرابع	ث الثالث	ث الثاني	ث الأول	
0,1	-1,1	0,5	0,3	0,9	0,1	0,5	1,9	0,3	-0,2	1,1	بحساب التغيرات الثلاثية*
-0,2	0,6	1,8	1,8	3,4	2,8	2,5	3,0	2,0	16,0	-1,0	بحساب الانزلاق السنوي**

(**) مقارنة بنفس الثلاثي من السنة السابقة

(*) مقارنة بالثلاثي الذي يسبقه

الانكماش الحاد في القطاع الفلاحي ينعكس على منحنى النمو الاقتصادي

نتيجة للظروف المناخية والجفاف السائد على مدى السنوات الثلاث الماضية، تراجع إنتاج القطاع الزراعي بحدة مما أثر سلبيا على أداء الأنشطة الفلاحية (بالخصوص موسمي حصاد الحبوب والزيوتون)، وانعكس بالتالي على منحنى نمو الاقتصاد الوطني خلال الأشهر الأخيرة. حيث مثلت القيمة المضافة في القطاع الفلاحي مساهمة سلبية بمقدار -1.6 نقطة مئوية في نسق نمو حجم الناتج المحلي الإجمالي بحساب الانزلاق السنوي (-0.2 بالمائة) خلال الثلاثة الثالثة لسنة 2023.

تطور حجم القيمة المضافة حسب القطاعات خلال الثلاثي الثالث من سنة 2023

(بالأسعار الثابتة بالتسلسل إلى سنة 2015)

التغيرات الثلاثية	الانزلاق السنوي	
-3,0	-16,4	الفلاحة
-0,2	0,1	الصناعة
0,9	-1,2	الطاقة، المناجم، الماء والتطهير ومعالجة النفايات
-0,6	0,5	الصناعات المعملية أو التحويلية
0,2	-5,1	البناء والتشييد
0,5	1,9	الخدمات
0,1	-0,2	الناتج المحلي الإجمالي

كما أبرزت التقديرات الأولية إلى تسجيل ارتفاعا في قطاع الصناعات المعملية بحساب الانزلاق السنوي بنسبة 0,5 بالمائة لحجم القيمة المضافة خلال الربع الثالث من العام الجاري. وتراجع حجم القيمة المضافة في قطاع الطاقة، المناجم، الماء والتطهير ومعالجة النفايات بحوالي 1,2 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، نتيجة لتقلص الإنتاج في قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي بنسبة 2,1 بالمائة من ناحية، وتراجع نشاط قطاع المناجم بنسبة 8,0 بالمائة بحساب الانزلاق السنوي من ناحية أخرى.

وفي المجموع، يكون القطاع الصناعي قد سجّل نموا بـ 0,1 بالمائة خلال الثلاثي الثالث من سنة 2023 بالمقارنة بالثلاثي المماثل في السنة الفارطة. أما فيما يخص قطاع البناء والتشييد، فقد تم تسجيل نمو سلبي من جديد قدر بـ -5,1 بالمائة بحساب الانزلاق السنوي. في حين استعاد النشاط الاقتصادي خلال الثلاثي الثالث من السنة الحالية من الحيوية النسبية لقطاع الخدمات، أين سجل حجم القيمة المضافة ارتفاعا بـ 1,9 بالمائة، مساهما إيجابيا بـ 1,3 نقطة مئوية في نسبة النمو المسجلة (-0,2). ويعزى هذا التطور السنوي في أنشطة الخدمات إلى ارتفاع القيمة المضافة في قطاع النزل والمطاعم والمقاهي بـ 10,8 بالمائة وقطاع الاعلامية والاتصال بـ 3,6 بالمائة وقطاع النقل بـ 3,3 بالمائة.

تراجع نسق نمو الطلب الداخلي

ومن منظار استعمالات الناتج المحلي الإجمالي، يتبين تباطؤ الظرف الاقتصادي الوطني من خلال الانحدار المتوازي لنسق نمو الطلب الداخلي، المتكوّن من نفقات الاستهلاك وتكوين رأس المال الخام، أي الاستثمار، حيث تراجع حجمه لأول مرة منذ أكثر من سنتين بنسبة سنوية قُدّرت بـ 0,4 بالمائة ومساهما بالتالي سلبيا بـ 0,4 نقطة مئوية في نسبة النمو المسجلة للناتج المحلي الإجمالي (-0,2). وفي المقابل، ساهم صافي المبادلات الخارجية من جهته إيجابيا بـ 0,2 نقطة، نتيجة لارتفاع حجم الصادرات من السلع والخدمات بنسبة (8,6 بالمائة) تجاوزت تلك التي سجلتها الواردات (6,8 بالمائة).

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي وأبرز عناصره خلال الثلاثي الثالث من سنة 2023

التغيرات الثلاثية**	الانزلاق السنوي*	
0,1	-0,2	الناتج المحلي الإجمالي
0,8	-0,4	الطلب الداخلي
		صافي المبادلات الخارجية
-0,5	8,6	الصادرات
1,0	6,8	الواردات (-)
(**) مقارنة بالثلاثي الذي يسبقه		(*) مقارنة بنفس الثلاثي من السنة السابقة

ملحق منهجي توضيحي

يقدم هذا الملحق تذكيرا وتوضيحا لمستعملي بيانات الحسابات القومية، يتعلق بمنهجية احتساب أحجام (أو كميات) المجاميع الاقتصادية في نظام الحسابات القومية السنوية من ناحية ونظام الحسابات القومية الربع سنوية. حيث أنّ تقدير التغيرات في الحجم يتطلب إزالة تأثير الأسعار من تغيرات القيم الجارية للمجاميع.

ومنذ الجيل الثاني للحسابات القومية السنوية التونسية، يتم تقييم أحجام مجاميع الاقتصاد الكلي بأسعار السنة السابقة، وذلك بناء على توصية دليل الأمم المتحدة في هذا المجال (رغم أن هذا الاختيار متروك لتقدير البلدان). بينما في نظام الحسابات القومية الربع سنوية، تعتمد عملية التجميع على تقييمات الحجم على أساس أسعار سنة ثابتة (2015) تفرضها اعتبارات تقنية بحتة.

ويؤدي هذا التباين المنهجي في بعض الأحيان إلى اختلافات طفيفة في تقدير أحجام المجاميع الاقتصادية لسنة معينة، ولا سيما نمو الناتج المحلي الإجمالي (كما هو ملخص في الجدول أدناه). إلا أن الأرقام الرسمية للنمو السنوي لأحجام المتغيرات الاقتصادية والتي يتم نشرها وتظل المعتمدة هي تلك المستخرجة من نتائج الحسابات القومية السنوية.

نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا (%)

السنة	منظومة الحسابات السنوية بأسعار السنة السابقة	منظومة الحسابات الثلاثية بالأسعار الثابتة بالتسلسل إلى سنة 2015
2019	1.5	1.6
2020	-8.7	- 8.6
2021	4.5	4.6
2022	2.8	2.6